



ناقشا تطوير برامج رعاية الشباب وتفعيل الأنشطة الرياضية داخل البيئة التعليمية

وزيرا التربية والشباب بحثا آليات الاستثمار في طاقات النشء بما يواكب تطورات الدولة المستقبلية

- توجه مشترك لتعزيز دور المدارس في بناء شخصية الطالب وتنمية مهاراته البدنية والذهنية
- بحث توسيع مجالات التعاون في اكتشاف ورعاية الموهوبين بمختلف المراحل التعليمية
- طرح مبادرات نوعية لتعزيز التعاون بين المؤسسات التربوية والجهات المعنية بالشباب



وزير التربية م.سيد جلال الطبطبائي مستقبلا وزير الدولة لشؤون الشباب والرياضة د.طارق الجلامه بحضور وكيل وزارة التربية م.محمد الخالدي والوكيل المساعد للشؤون التعليمية م.محمد الحمد

مسيرة التنمية الوطنية، من خلال تعزيز التكامل بين المؤسسات التربوية والجهات المعنية بالشباب، بما يساهم في بناء جيل واع ومؤهل قادر على مواكبة متطلبات المستقبل.

على إطلاق مبادرات نوعية مشتركة تساهم في تحقيق الأهداف التربوية والشبابية، وترتقي بمستوى الخدمات المقدمة للشباب، ويأتي هذا اللقاء في إطار حرص الجانبين على دعم مختلف المجالات، انسجاما مع توجهات الدولة نحو الاستثمار الأمثل في الطاقات الشبابية.

استقبل وزير التربية، م.سيد جلال الطبطبائي، وزير الدولة لشؤون الشباب والرياضة د.طارق الجلامه، وذلك لبحث سبل تعزيز التعاون المشترك بين القطاعين التربوي والشبابي، بحضور وكيل وزارة التربية بالتكليف م.محمد الخالدي، والوكيل المساعد للشؤون التعليمية م.محمد الحمد، وشهد اللقاء مناقشة عدد من الموضوعات ذات الأهمية المشتركة، في مقدمتها تطوير برامج رعاية الشباب، وتفعيل الأنشطة الرياضية داخل البيئة التعليمية، بما يعزز من تنمية شخصية الطالب وصقل مهاراته البدنية والذهنية.

دراسة جميع الطلاب وفق الشواغر المتاحة والمعايير المعتمدة في الوزارة

«التربية»: تنفيذ قرارات النقل للوظائف الإدارية في المدارس بداية العام الدراسي 2026-2027

النقل الإداري يهدف إلى تحقيق التوازن في توزيع الكوادر وفق احتياجات المدارس الفعلية

وأكدت أن قرارات النقل الصادرة بناء على هذه الفترة سيتم تنفيذها مع بداية العام الدراسي المقبل 2026-2027، داعية جميع الموظفين الإداريين الراغبين في النقل إلى الالتزام بالمواعيد المحددة واستكمال إجراءات التسجيل عبر النظام الإلكتروني.

وبيّنت أن تقديم طلبات النقل يتم إلكترونياً، مع إتاحة إمكانية تحديد الرغبات، على أن تخضع جميع الطلبات للدراسة وفق الشواغر المتاحة والمعايير المعتمدة، بما يضمن تحقيق العدالة وتكافؤ الفرص بين المتقدمين.

في إطار الحرص على تنظيم العمل الإداري وتعزيز كفاءة توزيع الكوادر، أعلنت وزارة التربية عن فتح باب تسجيل طلبات النقل للوظائف الإدارية للعاملين في المدارس، وذلك خلال الفترة من 5 أبريل حتى 7 مايو عبر الموقع الإلكتروني الرسمي للوزارة.

«السكنية»: إقبال عطاءات إنشاء مركز الإطفاء الجنوبي في «المطلاع» 9 الجاري



المملوكة للفرد عن مليون دينار، مما يعكس توجهها الواضح نحو استقطاب كفاءات قوية ماليًا وفنيًا قادرة على تنفيذ المشروع بكفاءة.

التي تنطبق عليها قائمة الأسس والمعايير المعتمدة لدى المؤسسة، في خطوة تستهدف اختيار جهات ذات خبرة وكفاءة عالية، واشترطت المؤسسة أن يكون قد مضى على تأسيس الشركة - أو ممارسة النشاط بالنسبة للأفراد - أكثر من 10 سنوات، مع ضرورة ألا يقل رأسمال الشركة أو قيمة الأصول

عاطف رمضان حددت المؤسسة العامة للرعاية السكنية يوم 9 الجاري موعداً لتقديم عطاءات مناقصة إنشاء وإحجاز وصيانة مركز الإطفاء الجنوبي في مدينة المطلاع السكنية وذلك بدلا من الموعد السابق المحدد في 31 مارس الماضي، وذلك لإتاحة مزيد من الوقت أمام الشركات لاستيفاء متطلبات التأهيل. ويأتي هذا التعديل بالتزامن مع فرض اشتراطات تأهيل مشددة، تهدف إلى رفع كفاءة التنفيذ وضمان الالتزام بالجدول الزمني التعاقدية، بما ينسجم مع توجهات الدولة نحو تسريع إنجاز المشاريع الإسكانية الكبرى وفق أعلى معايير الجودة.

تتضمن منات جوازات السفر ومعاملات قنصلية

القنصلية المصرية: إيفاد مهمة قنصلية «عبر الطريق البري» للرياض لتسلم الحقايب الدبلوماسية

على استمرار فتح أبوابها لاستقبال أبناء الجالية في الكويت لإتمام كافة معاملاتهم القنصلية في التوقيعات المعتادة دون أدنى تغيير، معربة لإبناء الجالية المصرية في الكويت عن خالص التقدير وفاق الاحترام.

قنصلية ومن بينها منات جوازات السفر، وذلك في إطار سعيها لخدمة مصالح المصريين بالكويت وتيسير معاملاتهم في ظل الظروف الراهنة وفي ظل استمرار غلق المجال الجوي. وقالت القنصلية إنه يمكن

أعلنت قنصلية جمهورية مصر العربية بالكويت أن البعثة قامت بالتنسيق مع الجهات المعنية لإيفاد مهمة قنصلية «عبر الطريق البري» لمدينة الرياض لتسلم عدد من الحقايب الدبلوماسية، والتي تتضمن معاملات

بقرار من الوزير، تضم ذوي خبرة على ألا يكون من بين أعضائها من شارك في إصدار القرار محل التظلم للنظر في التظلمات المقدمة من الشركات خلال 15 يوم عمل من تاريخ تقديمه، ويعد عدم ردها خلال هذه المدة بمثابة رفض ضمني للتظلم. ونصت المادة السادسة من القرار على «آلية الصرف والتسوية» وجاء فيها: تكلف الشركة الكويتية للتأمين بتنفيذ الصرف وسداد التكاليف الإضافية المستحقة بناء على كتاب رسمي من الوزارة بعد اعتماد الوزير ولا يجوز صرف أي مبالغ مقدما ويتم الصرف بعد وصول السلع والتحقق من التكاليف الفعلية، وتكون وزارة التجارة والصناعة مسؤولة عن اعتماد الاستحقاق، فيما تتولى الشركة الكويتية للتأمين تنفيذ الصرف، مع خضوع عمليات الصرف للرقابة والتدقيق وفقا للضوابط المعتمدة.

ويكون للوزارة والجهات الرقابية المختصة حق مراجعة كل المستندات والسجلات ذات الصلة بعمليات الدعم في أي وقت، وفي حال وجود اختلاف بين التكاليف الفعلية والبيانات المقدمة، يعاد احتساب الدعم واسترداد المبالغ غير المستحقة. ويجوز للوزارة إجراء تدقيق لاحق خلال مدة لا تتجاوز 6 أشهر من تاريخ الصرف.

ونصت المادة السابعة من القرار على «التزامات الشركات المستوردة» حيث جاء فيها: تثبت أسعار بيع السلع المذكورة في المادة الأولى، ويمنع تصديرها للخارج إلا بموافقة الوزير.

كما تلتزم الشركات المستوردة بتقديم تقارير دورية عن أسعار البيع وكميات المخزون.

والوزارة اتخاذ ما يلزم من إجراءات للتحقق من الالتزام بالأسعار المقررة، بما في ذلك إجراء زيارات ميدانية أو طلب بيانات تفصيلية عن حركة البيع. وأوضحت المادة الثامنة من القرار «الجزاء» فنصت على: في حال ثبوت مخالفة الشركة المستوردة لأي نص في هذا القرار يتم استرداد كامل قيمة الدعم منها وتستبعد من الدعم مستقبلا مع عدم الإخلال بالجزاءات القانونية الأخرى المقررة قانونا.

فيما حددت المادة التاسعة «النفاذ» حيث جاء فيها: يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره حتى تاريخ 30 يونيو 2026، وينشر في الجريدة الرسمية وعلى المختصين - كل فيما يخصه - تنفيذ أحكامه.

وأوضحت المادة الثالثة «تكلفة الدعم» حيث جاء فيها: يقصد بالتكاليف الإضافية في تطبيق أحكام هذا القرار أي زيادة على تكلفة السلعة أو نقلها باستخدام مسارات أو وسائل نقل بديلة بسبب اضطراب سلاسل إمداد المعتادة المؤدية إلى دولة الكويت مقارنة بالتكاليف السابقة.

ويقصد بالتكاليف السابقة تكلفة السلعة أو النقل الفعلية وفقا لآخر سند مالي قبل تاريخ 10 مارس 2026 ويقع عبء إثبات الزيادة وسببها يقع على عاتق الشركة.

ويشمل الدعم فرق تكلفة الشحن أو فرق تكلفة المنتج أو كليهما معا، بشرط أن تكون الفروق موثقة ومقارنة بالتكاليف السابقة قبل التاريخ المذكور. وأوضحت المادة الثالثة أن التعديلات التجارية المعتمدة لا تشمل التغيرات الطبيعية والدورية في أسعار السلع أو تكاليف النقل في الأسواق العالمية في الحدود المعتادة وفقا للبيانات والأسعار السابقة في الأسواق العالمية خلال الفترة السابقة على تاريخ 10 مارس 2026.

وبيّنت المادة الرابعة من القرار «إجراءات التقديم» حيث نصت على: تلتزم الشركات الراغبة في الحصول على الدعم بتقديم طلب متكامل عبر البوابة الإلكترونية لوزارة التجارة والصناعة يتضمن:

أولا: نوع السلعة وكميتها ومصورها ومسار الشحن ووسيلة النقل البديلة.

ثانيا: بيان يقارن بالتكاليف وأسعار البيع المحلية قبل وبعد تاريخ 10 مارس 2026.

ثالثا: الفواتير النهائية والمستندات الدالة على اضطراب سلاسل الإمداد رابعا: إقرار بصحة البيانات وتحمل المسؤولية القانونية عنها. وجاء في المادة الخامسة «الجان والبت في الطلبات»: تشكل لجنة مختصة بوزارة التجارة والصناعة تتولى دراسة طلبات الشركات والتحقق من أسباب زيادة التكاليف ومراجعة المستندات وفواتير الموردين والتحقق من وصول الشحنات ومطابقتها. وللجنة في سبيل أداء مهامها طلب أي مستندات أو بيانات إضافية تراها لازمة للتحقق من صحة الطلب، كما يجوز لها الاستعانة بمن تراه من الجهات المختصة، وترفع اللجنة توصياتها إلى وكيل الوزارة لعرضها على الوزير، وتصدر قراراتها (بالموافقة أو بالتعديل أو الرفض) خلال مدة لا تتجاوز يومي عمل من تاريخ تقديم الطلب مكتملا، ويجوز مد هذه المدة لمدة مماثلة بقرار مسبق.

كما تشكل لجنة مستقلة للتظلمات

صدر في الجريدة الرسمية (الكويت اليوم) القرار الوزاري رقم 30 لسنة 2026 بشأن دعم التكاليف الإضافية لضمان استمرارية إمدادات السلع إلى الكويت وتثبيت أسعارها.

وحددت المادة الأولى من القرار «نطاق الدعم والسلع المشمولة» بحيث: تتولى وزارة التجارة والصناعة دعم التكاليف الإضافية المترتبة على الشركات المستوردة لضمان استمرارية إمدادات السلع الأساسية إلى دولة الكويت في الحالات الاستثنائية، التي يترتب عليها اضطراب وتعطل مسارات الإمداد البحري أو البري أو الجوي المؤدية إلى البلاد بما يستلزم استخدام مسارات أو وسائل نقل بديلة.

وأوضحت أن الاستفادة من هذا القرار تقتصر على السلع الأساسية التالية: الدوم والطحين والعدس والزيوت النباتية والسكر والدجاج الكامل الجمد ومعجون الطماطم وحليب الأطفال (أقل من سنتين) وحليب البودرة والمعلبات (الفول والحمص والتونة والذرة والجزالة والفاصوليا) والمياه المعبأة.

وأضافت المادة الأولى أنه يجوز لوزارة التجارة دعم أي سلع أخرى متى اقتضت المصلحة العامة ذلك وبما يحقق استقرار السوق وضمان توفر السلع، وذلك كله في حدود الاعتمادات المالية المقررة في ميزانية الدولة، على أن يسري هذا القرار على طلبات الدعم المقدمة بشأن الشحنات التي تمت أو تتم اعتبارا من 10 مارس 2026. وبيّنت المادة الثانية من القرار «شروط الاستحقاق» حيث نصت على: لا يجوز صرف الدعم إلا بعد التحقق من توافر الشروط التالية مجتمعة:

- أن تكون السلعة من السلع الأساسية المحددة في المادة الأولى، وأن تكون الشركة حاصلة على ترخيص تجاري سار يتوافق نشاطه مع السلع المستوردة وسبق لها استيرادها.
- أن تترتب على اضطراب مسارات الإمداد زيادة مباشرة ومثبتة في تكلفة المنتج أو تكاليف النقل والشحن مقارنة بالتكاليف المعتادة السابقة.
- أن تكون زيادة التكلفة خارجة عن إرادة الشركة، وغير ناتجة عن تقصير أو سوء إدارة أو قرارات تجارية يمكن نقادها.
- أن يكون الدعم ضروريا لضمان استمرار تدفق السلع الأساسية للسوق المحلي دون انقطاع.
- تقديم إقرار وتعهد رسمي بعدم رفع أسعار البيع محليا خلال فترة الاستفادة من الدعم وحتى بيع كامل المخزون المستورد.

تعزيز التعاون الثنائي يخدم المصلحة المشتركة ويسهم بشكل فاعل في دعم الاستقرار الإقليمي

«الناو»: الشراكة الإيجابية مع الكويت تتيح مبادرات جديدة لمواكبة التحديات المتغيرة بالمنطقة

- تطوير آليات التنسيق والاستفادة من المركز الإقليمي للحلف في الكويت لدعم الاستقرار
- الكويت نموذج بارز وشريك إستراتيجي فاعل والشراكة معها أسهمت في تعزيز «التنسيق الأمني»



خافيير كولومينا

إسطنبول للتعاون» عام 2004، كما أصبحت أول دولة ضمن المبادرة تعتمد برنامج شراكة فريدا مع الحلف للفترة (2024-2027) يتضمن أهدافا مشتركة في مجالات عدة من بينها مكافحة الإرهاب والأمن السيبراني وبناء القدرات، مؤكداً أن هذه الشراكة تعكس المصالح المتبادلة بين «الناو» والكويت وتخدم الاستقرار الإقليمي.

وأشار كولومينا إلى تحول المركز الإقليمي لحلف شمال الأطلسي منذ افتتاحه في الكويت عام 2017 إلى منصة رئيسية للحوار السياسي والتدريب وبناء القدرات، حيث نظم منذ افتتاحه مئات الفعاليات والبرامج التدريبية التي تناولت موضوعات أمنية متعددة ومنها مكافحة الإرهاب والأمن البحري وحماية البنية التحتية الحيوية والاستجابة للأزمات والكوارث.

وأضاف أن عام 2025 شهد أعلى مستوى من النشاط في المركز منذ افتتاحه بمشاركة متدربين من الكويت ومختلف دول مجلس التعاون الخليجي في مجالات الأمن السيبراني وإدارة الأزمات ومكافحة الإرهاب.

وأكد كولومينا أن التعاون بين الجانبين يشمل أيضا المجالات العملية المدنية والعسكرية، حيث يشارك كوادر كويتيون في العديد من الدورات التدريبية والأنشطة التي ينظمها الحلف لشركائه في

بروكسل - كونا: أشاد حلف شمال الأطلسي «الناو» بمستوى الشراكة الإيجابية مع الكويت، مؤكداً أن الجانبين يمكنهما البناء عليها لتطوير مبادرات تعاون جديدة في المستقبل بما يعزز الأمن والاستقرار الإقليمي ويواكب التحديات الأمنية المتغيرة في المنطقة. وشدد الممثل الخاص للأمين العام للحلف لخافيير كولومينا في تصريح لـ«كونا» أمس على أن الأهمية الحالية في المنطقة تؤكد أهمية التعاون المتعدد الأطراف، موضحاً أن تطوير آليات التنسيق والاستفادة من المنصات القائمة، مثل المركز الإقليمي للحلف في الكويت، يمكن أن يساهم في دعم الاستقرار وحفض التصعيد وتعزيز الأمن الإقليمي.

وأكد كولومينا أن الهدف الأساسي من الشراكة الطويلة الأمد بين حلف «الناو» ودول الخليج يتخطى في دعم الاستقرار الإقليمي الذي يمتد أثره أيضا إلى الأمن الأوروبي - الأطلسي. ولفت إلى أن استضافة الكويت للمركز الإقليمي للحلف تجسد دورها الريادي في تعزيز الشراكة مع «الناو» ودول الخليج في مجال الأمن والاستقرار. وبين أن الاجتماعات الأخيرة مع الكويت وبقية الشركاء الخليجين ركزت على تكثيف الحوار وتعزيز مجالات التعاون العملي بما يشمل الأمن البحري ومواجهة الطائرات المسيرة